

THE ROLE OF THE LIBYAN MINISTRY OF HEALTH IN REDUCING ADMINISTRATIVE CORRUPTION FROM AN ISLAMIC PERSPECTIVE

دور وزارة الصحة الليبية في الحد من الفساد الإداري من المنظور الإسلامي

Abdulhamid Henaishiⁱ, Asmuliadi Lubisⁱⁱ & Mohd Abdul Wahab Fatoni Mohd Balwiⁱⁱⁱ

ⁱ (Corresponding Author). PhD Student, Department of Syariah and Management, Academy of Islamic Studies, University of Malaya. hamid.masbah@gmail.com

ⁱⁱ Senior Lecturer, Department of Syariah and Management, Academy of Islamic Studies, University of Malaya. asmuliadilubis@um.edu.my

ⁱⁱⁱ Senior Lecturer, Department of Syariah and Management, Academy of Islamic Studies, University of Malaya. fatoni@um.edu.my

Abstract

The objective of the research was to examine how the Libyan Ministry of Health deals with corruption from an Islamic perspective. Despite the ministry's attempts to address the issue, there was a prevalence of corruption within it. Reports from the Audit Bureau have confirmed instances of corruption within the ministry. The research emphasizes the significance of shedding light on how the Libyan Ministry of Health tackles corruption in line with Islamic beliefs. The study employed an approach to describe and analyze the ministry's role, along with a qualitative method to identify internal and external factors that contribute to combating administrative corruption. Three out of five employees from the Ministry of Health participated in this study, which included three interview questions. Notable findings include advocating for the implementation of governance standards within the ministry and recognizing that access to information plays a role in combating administrative corruption. Furthermore, employees' fear or reverence towards God helps deter them from engaging in forbidden practices.

Keywords: Administrative, Corruption, Libyan, Ministry of Health, Islamic Perspective.

ملخص البحث

كان الهدف من البحث هو دراسة كيفية تعامل وزارة الصحة الليبية مع الفساد من منظور إسلامي. وعلى الرغم من محاولات الوزارة معالجة الموضوع، إلا أن الفساد كان مستشرياً داخلها. أكدت تقارير ديوان المحاسبة وجود حالات فساد داخل الوزارة. يؤكد البحث على أهمية تسليط الضوء على كيفية معالجة وزارة الصحة الليبية للفساد بما يتماشى مع المعتقدات الإسلامية. واتبعت الدراسة منهجاً لوصف وتحليل دور الوزارة، إلى جانب منهج نوعي لتحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تساهم في مكافحة الفساد الإداري. شارك في هذه الدراسة ثلاثة من كل خمسة موظفين من

<p>وزارة الصحة ، والتي اشتملت على ثلاثة أسئلة مقابلة. تشمل النتائج البارزة الدعوة إلى تنفيذ معايير الحوكمة داخل الوزارة والاعتراف بأن الوصول إلى المعلومات يلعب دورًا في مكافحة الفساد الإداري. وعلاوة على ذلك ، فإن خوف الموظفين من الله أو تبجيلهم له يساعد في ردعهم عن الانخراط في الممارسات المحرمة.</p> <p>الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، وزارة الصحة الليبية، منظور اسلامي.</p>	
---	--

المقدمة

تعتبر وزارة الصحة الليبية هي الوزارة المسؤولة عن الحفاظ على صحة المواطنين والمنوط بها تقديم الخدمات الصحية الجيدة لكافة المواطنين والمقيمين، وبالتالي فإن وزارة الصحة الليبية هي الوزارة المسؤولة عن الشؤون الصحية والعلاجية في البلاد، بحيث يمكنها توفير العلاج لكافة المرضى والمحتاجين للخدمات الصحية في ليبيا. ومن المؤكد أن وزارة الصحة الليبية هي الجهة الوحيدة التي يقع على عاتقها تنفيذ السياسات الصحية بشكل كبير. كما أن وزارة الصحة الليبية هي التي ترسم ملامح السياسة الصحية في ضوء المتغيرات التي تحدث بشكل كبير، ويقع على عاتق الوزارة تطبيق السياسات الصحية في البلاد. كما أن وزارة الصحة ملزمة بشكل كبير بمراقبة ومتابعة المراكز والمستشفيات الصحية بشأن قيام تلك المستشفيات والمراكز بالالتزام بتعليمات ولوائح وزارة الصحة.

مشكلة الدراسة

هناك العديد من التحديات التي تواجه وزارة الصحة الليبية، ومن أبرز هذه التحديات هي الأوبئة العالمية التي أصابت معظم دول العالم، حيث كشفت تلك الأوبئة عن عدم جاهزية وزارة الصحة الليبية لمواجهة الأزمات والأوبئة العالمية، الأمر الذي أدى إلى وجود نوع من الفوضى الإدارية في التعامل مع تلك الأزمات، حيث أن الاتفاق مع الشركات العالمية من أجل توفير الأمصال اللازمة والآليات التي يتم بها توزيع تلك الأمصال على المواطنين، قد أدى إلى بروز الإهمال الواضح في التعامل مع أزمة الوباء العالمي، وكذلك فإنه يمكن القول أن هناك العديد من التحديات الأخرى التي تخضع لها وزارة الصحة الليبية من بينها أن وزارة الصحة الليبية تعاني من الفساد الإداري بشكل كبير، حيث أن هناك العديد من المؤشرات الدولية التي أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن المؤسسات الصحية الليبية وخاصة وزارة الصحة الليبية تعاني من تفشي الفساد الإداري بشكل ملموس. حيث أن تقارير ديوان المحاسبة الليبية وخاصة التقرير الأخير الصادر عام ٢٠٢١ قد أكدت على تفشي الفساد الإداري والمالي بشكل موسع في وزارة الصحة الليبية بشكل كبير، الأمر الذي ساهم في عدم قدرة قيادات وزارة الصحة الليبية على مواجهة ظاهرة الفساد الإداري بشكل كبير، كما أن

وزارة الصحة الليبية تعاني من غياب الضمير وعدم تفعيل الوازع الديني، الأمر الذي يفسر استمرار تفشي الفساد الإداري داخل وزارة الصحة الليبية بشكل ملحوظ، وكذلك فإن السياسات والإستراتيجيات الجديدة التي تسعى وزارة الصحة الليبية إلى تطبيقها لم تفلح في الحد من الفساد الإداري، كما أن عملية تغيير القيادات الإدارية لم تفلح في كبح جماح الفساد المالي والإداري داخل وزارة الصحة الليبية.

أسئلة الدراسة

١. ما مقومات وتحديات الفساد الإداري بوزارة الصحة الليبية؟
٢. ما المنظور الإسلامي لوزارة الصحة في الحد من الفساد الإداري؟
٣. كيف يكون دور وزارة الصحة الليبية في الحد من الفساد الإداري من المنظور الإسلامي؟

أهداف الدراسة

١. تبيان مقومات وأساليب الفساد الإداري بوزارة الصحة الليبية.
٢. استشكاف المنظور الإسلامي لوزارة الصحة في الحد من الفساد الإداري.
٣. التعرف على دور وزارة الصحة الليبية في الحد من الفساد الإداري من المنظور الإسلامي.

الدراسات السابقة

تناولت الدراسة العديد من الدراسات من بينها ما يلي:

١. دراسة عرنيقب، سعاد عبد السلام والمبسوط، ربيعة عاشور أحمد. (٢٠١٨). البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وآثاره دراسة تحليلية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٦، ورقة بحثية منشورة، مجلة آفاق علمية،

كلية الدراسات العليا بالجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، العدد ١

هدفت الدراسة إلى التعرف على البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا دراسة تحليلية من الفترة ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٦، وتكمن مشكلة الدراسة في أن البيئة الحاضنة للفساد المالي متوفرة في ليبيا بشكل كبير مما يضعف من المؤسسات العامة والأجهزة الحكومية. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الفساد المالي كأحد أبرز أساليب الفساد الموجودة في المؤسسات الليبية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا من الفترة ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٦، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الفساد المالي أصبح ظاهرة كبيرة وخطيرة في المجتمع الليبي وفي المؤسسات الليبية. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التركيز الفساد المالي والإداري معاً. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة للتعرف على الإطار النظري للفساد المالي.

٢. دراسة سعدان آسيا، شعبانية سعاد. (٢٠١٨). ميكانيزمات الحد من الفساد المالي والإداري حوكمة الشركات أمودجاً. الملتقى الوطني حول التنمية الاقتصادية، يومي ٢٤ و ٢٥ ابريل، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر

هدفت الدراسة إلى التعرف على ميكانيزمات الحد من الفساد المالي والإداري الحوكمة للشركات أمودجاً. وتكمن مشكلة الدراسة في تزايد حدة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات الجزائرية مما يستلزم البحث عن حلول لتلك الظاهرة. وتبرز أهمية الدراسة في الحلول الميكانيزية التي توفرها الدراسة عن ظاهرة الفساد المالي والإداري. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الحلول الميكانيزية للفساد المالي والإداري لا بد أن تطبق بشكل تدريجي، ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة تلك الحلول ومحاولة تطبيقها على العديد من المؤسسات. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن محاربة الفساد المالي والإداري يتطلب تضافر العديد من الجهود سواء من العاملين أو من الدولة وواضعي السياسات. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للفساد المالي والإداري.

٣. دراسة أرحومة، موسي مسعود. (٢٠١٧). الفساد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا الأسباب والصور والآثار وآلية المكافحة، المؤتمر الأول حول مكافحة الفساد في ليبيا، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، قاعة مجلس النواب، البيضاء

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على حالة الفساد الأكاديمي التي تصيب مؤسسات التعليم العالي في ليبيا. وتكمن مشكلة الدراسة في تدهور أوضاع الفساد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، كما تضمنت تصوراً للفساد الأكاديمي بما يتضمنه من فساد مالي وإداري والآثار المترتبة عليه وطرق مكافحته. وتبرز أهمية الدراسة في بروز الفساد الأكاديمي في المؤسسات التعليمية الليبية. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الفساد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي الليبية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك العديد من الصور للفساد الأكاديمي منها ما هو مالي ومنها ما هو إداري أو علمي، وأن تلك الصور موجودة كلها بشكل كبير في مؤسسات التعليم العالي الليبية. ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على إزالة آثار الفساد بشكل متدرج من خلال تحسين السياسات والإستراتيجيات واتباع نظم جديدة في الشفافية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للفساد.

٤. دراسة التهامي، أسامة أحمد. (٢٠١٧). الفساد المالي والإداري وآليات مكافحته الواقع والحلول المقترحة من وجهة نظر الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد، المؤتمر الأول حول مكافحة الفساد في

ليبيا، مركز البحوث والإستشارات، جامعة بنغازي، قاعة مجلس النواب، مدينة البيضاء

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على الفساد المالي والإداري وآليات مكافحته، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الفساد المالي والإداري والحلول المقترحة لحل تلك المشكلة من وجهة نظر الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد. وتكمن مشكلة الدراسة في تفاقم الفساد المالي والإداري في كافة المؤسسات الليبية مما جعل مؤشر الشفافية الدولية يعطي ليبيا مركزاً متدهوراً. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الفساد المالي والإداري وآليات مكافحة الفساد المالي والإداري وكافة الحلول المقترحة للظاهرة وكيفية تطبيقها. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور الفساد المالي والإداري وآليات مكافحة الفساد المالي والإداري وواقع الفساد المالي والحلول المقترحة. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الفساد المالي والإداري له تأثير سلبي على كافة المؤسسات الليبية خاصة الحكومية منها وأن الحلول تكمن في تطبيق لوائح وتعليمات جديدة. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تطبيق استراتيجيات جديدة لمكافحة الفساد المالي والإداري بشكل كبير. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للفساد المالي والإداري.

٥. دراسة عزوز، محمد. (٢٠١٦). الفساد الإقتصادي، آثاره وآليات مكافحته حالة الجزائر، دراسة

منشورة، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الإقتصادية، العدد ٧

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على الفساد الإقتصادي وآثاره وآليات مكافحة الفساد الإقتصادي. وتكمن مشكلة الدراسة في أن الفساد الإقتصادي يظهر في صورة فساد مالي وإداري مما يعكس المشكلة التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية. وتبرز أهمية الدراسة في بروز الفساد الإقتصادي وصوره في المؤسسات الجزائرية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الفساد الإقتصادي وآثاره وآليات مكافحته. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الفساد الإقتصادي له دور بارز في التدهور الذي تعاني منه المؤسسات الجزائرية بشكل كبير. ولقد أوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات من شأنها مكافحة الفساد الإقتصادي بشكل كبير. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للفساد الإقتصادي وآلياته وصور مكافحة الفساد الإقتصادي.

الإطار النظري للدراسة

مهام وزارة الصحة الليبية

هناك العديد من المهام التي تقوم بها وزارة الصحة الليبية في أداء عملها ويمكن بيان هذه المهام كما يلي:

أولاً: رسم ملامح السياسة الصحية

تعتبر وزارة الصحة الليبية هي المسؤول الأول عن رسم ملامح الحياة الصحية في البلاد، كما أنها الجهة الوحيدة التي تقوم بتحديد الاحتياجات الواجب توافرها لتقديم الخدمات الصحية والرعاية بشكل كبير، وكذلك فإن وزارة الصحة الليبية تقوم بالعمل على إصدار الأوامر والتعليمات وتحديد القوانين واللوائح الداخلية لعمل الأطباء والأطباء المساعدين والخدمات المعاونة لهم من أجل تعميم هذه اللوائح والتعليمات والقوانين على كافة المراكز الصحية والمستشفيات في ليبيا (ركزي، ٢٠١٣).

ثانياً: تقدير الظروف الصحية في البلاد

تقوم وزارة الصحة الليبية بتقدير الظروف والحالة الصحية التي تمر بها البلاد في الوقت الراهن. حيث أن الوزارة ملزمة بفرض حالة الإغلاق وعلان الحجر الصحي بالتنسيق مع الحكومة الليبية من أجل حماية المواطنين من تفشي الأوبئة والأمراض بشكل كبير. كما أن تقدير الظروف الصحية في البلاد يستلزم فهماً للواقع الصحي الذي تمر به البلاد وذلك من أجل توفير ما يلزم من أدوية وعلاج وأمصال طبية تساهم بشكل كبير في الحد من انتشار الأوبئة والأمراض.

ثالثاً: توفير الخدمات الصحية اللازمة

تعتبر وزارة الصحة الليبية هي الجهة المسؤولة عن توفير الخدمات الصحية وتوفير العلاج الملائم للمواطن بشكل واضح، ويمكن القول أن توفير الخدمات الصحية في البلاد بالمجان لكافة المواطنين بشكل كبير، كما أن الوزارة هي الجهة التي تقوم بالتفاوض مع الشركات العالمية لتوفير المستلزمات الطبية من خلال المناقصات والممارسات التي تجريها الوزارة من أجل توفير العلاج اللازم بشكل كبير. وتتفق الدراسة مع مهام وزارة الصحة الليبية بشكل كبير إلا أن الواقع قد أثبت أن الوزارة تواجه المزيد من الصعوبات من أجل القيام بواجباتها تجاه المواطنين.

واقع وزارة الصحة الليبية

هناك العديد من الأحداث التي شهدتها ليبيا في الأونة الأخيرة والتي أدت إلى تطور نظام وزارة الصحة الليبية، حيث أن شهدت وزارة الصحة الليبية تطوراً ملحوظاً خاصة في عدد سكان الدولة الليبية بشكل ملحوظ، وبالرغم من أن تقرير ديوان المحاسبة الليبي لعام ٢٠٢١ قد أثبت أن هناك تدرج واضح في الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين نتيجة اهدار المزيد من الأموال وعدم اهتمام الحكومة الليبية واهمالها للشؤون الصحية نتيجة الانشغال بالظروف السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد، إلا أنه يمكن القول أن الانفاق على الخدمات الصحية قد زاد في الأونة الأخيرة ليلبلغ ٩,٠٣٠,٨٢٥,٠٨٠ دينار، كما بلغت المبالغ المسيلة للمستشفيات التعليمية والتخصصية والقروية ٢,٠٣١,٧٨٩,٢٧٥ دينار، كما أن الحكومة الليبية قد زادت من المخصصات المالية لصالح الكيانات الصحية وخاصة في عام ٢٠٢٠ من ٢٨٩ مؤسسة صحية إلى ٣٣٤ مؤسسة صحية، الأمر الذي يعكس فرص وزارة الصحة الليبية في تطبيق استراتيجياتها ورؤيتها الصحية بشكل أوسع. وبالرغم من زيادة الانفاق على الخدمات الصحية وفقاً لتقرير ديوان المحاسبة الليبي ٢٠٢١ إلا أن أغلب التعاقدات التي قامت بها الوزارة مؤخراً من خلال التخصيص المباشر دون العمل باللوائح الإدارية المقرره بالتعامل بالعطاءات. ويمكن القول أن وزارة الصحة الليبية لم تجري دراسات الجدوى اللازمة وفقاً للنطاق الجغرافي وعدد السكان واحتياجات السكان للعلاج والخدمات العلاجية وحجم الخدمات الصحية المقدمة، الأمر الذي يضعف من الخدمات الصحية، ومن ناحية أخرى فإن انفاق الليبيين على العلاج بالخارج قد زاد بشكل كبير في الأونة الأخيرة حيث بلغ ٣٧٩,٨٧٩,٧٣٣ دينار، حيث بلغ العلاج بالخارج ٣١٤,٩٤٦,٤٠٠ دينار، أما العلاج بالداخل فقد بلغ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار، الأمر الذي يشير إلى أن وزارة الصحة لديها فرص كبيرة لزيادة المخصصات المالية للأنفاق على الخدمات الصحية والعلاج سواء في الداخل أو الخارج، إلا أن الفوضى الإدارية وعدم وجود الشفافية الإدارية تعتبر من أبرز المعوقات التي تعطل الحد من الفساد الإداري (تقرير ديوان المحاسبة الليبي، ٢٠٢١).

المنظور الإسلامي في وزارة الصحة الليبية

شدد المنظور الإسلامي على أهمية ولاية أمر الناس في الشؤون الصحية بشكل كبير، حيث روي عن عبد الله بن عمر يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: {كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالرجل في بيته راع ومسؤول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية ومسؤولة عن رعيته} (الحديث . البخاري. الأحكام ١١١/١٣. رقم ٧١٣٨؛ مسلم. ١٤٥٩/٣. رقم ١٨٢٩). ولقد أوضح الحديث الشريف أن الدولة راعية ومسؤولة عن توفير الخدمات الصحية لرعيته، حيث أن وزارة الصحة الليبية بما لديها من أجهزة وسلطات مخوله بالحفاظ على الرعاية الصحية وأن تعمل على حماية صحة الأفراد والمجتمعات وأن تلتزم أيضاً بتوفير العلاج المناسب لكافة الفئات والأفراد بشكل واضح. وكذلك فإن المنظور الإسلامي لوزارة الصحة

الليبية قد أشار إلى أن العمل على تطوير الوزارة مستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، حيث قال الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (القرآن. التوبة: ١٠٥). ولقد أوضحت الآية الكريمة أن العبرة في تطوير أداء وزارة الصحة بالعمل، ومن خلال العمل الجاد والدؤوب يمكن إبراز الشفافية والتغلب على الفساد المالي والإداري بشكل كبير. ويمكن القول أن دولة الخلافة الإسلامية وخاصة الدولة الأموية يضرب بها أروع الأمثال في تنظيم وضبط الأمور الصحية، حيث أن الدواوين نشأت في عهد الدولة الأموية وكانت الدواوين تهتم بتسيير أمور وشؤون الدولة على أكمل وجه، وكذلك فإن الدولة العباسية أيضاً كانت تهتم بشكل كبير بالشؤون الصحية لحفظ المجتمع الإسلامي من تفشي الأوبئة والأمراض. الأمر الذي يعكس مدى اهتمام الخلفاء الراشدين بالصحة العامة للفرد والمجتمع المسلم، وبالتالي فإن هذا النهج الإسلامي يجب أن تسير عليه وزارة الصحة الليبية كما سار من قبله الخلفاء الراشدين في دولة الخلافة الإسلامية (آل غضاب، ٢٠٠٨).

أنواع الفساد الإداري في وزارة الصحة الليبية

هناك العديد من أنواع الفساد الإداري في وزارة الصحة الليبية من بين هذه الأنواع ما يلي:

أولاً: الفساد التنظيمي

والفساد التنظيمي هو الفساد الذي يقوم به العديد من الموظفين من المستويات التنظيمية الأقل داخل التنظيم الإداري، وهو ما يعني قيام صغار الموظفين بالفساد المالي والإداري واكتشاف العديد من الأخطاء الإدارية التي ارتكبتها صغار الموظفين بشكل واضح. وفي هذه الحالة قد يقوم التنظيم بإحالة الموظفين المتورطين إلى جهات التحقيق أو إمكانية فصلهم خارج التنظيم الإداري بشكل واضح. ومن أبرز صور الفساد التنظيمي هو ما يقوم به الموظفين من عدم الالتزام بمواعيد الحضور والإنصراف و بروز العديد من الانحرافات السلوكية مثل الحقد التنظيمي وعدم الالتزام باللوائح (البكوش، ٢٠٢٠).

ثانياً: الفساد العرضي

هو نوع من أنواع الفساد المرتبط بحصول الموظفين على الرشاوى والاختلاسات، حيث أن الفساد العرضي ليس مرتبطاً بمستوى إداري محدد بل يشمل كافة المستويات الإدارية المختلفة سواء قيادات إدارية عليا أو موظفين من المستويات الإدارية الدنيا. ومن خلال الفساد العرضي تظهر العديد من الانحرافات الجنائية التي تستوجب الاحالة إلى الاجهزة المختصة.

تحديات الفساد الإداري في وزارة الصحة الليبية

هناك العديد من التحديات التي تواجه الفساد الإداري في وزارة الصحة الليبية، حيث وردت العديد من التقارير التي أثبتت أن الفساد الإداري متفشي بشكل كبير في وزارة الصحة الليبية، ومن بين أبرز مظاهر الفساد الإداري هو أن الموظفين لا يلتزمون بمواعيد الحضور والغياب، وكذلك غياب روح تقديم الخدمات الصحية، الأمر الذي يثبت عدم اهتمام بتحقيق أهداف وزارة الصحة الليبية في الحد من الفساد الإداري بوزارة الصحة الليبية. ويمكن القول أن استخدام الوساطة والمحسوبية واستخدام الرشاوي في تسيير الإجراءات داخل الوزارة، الأمر الذي يعطي انطباعاً سيئاً عن وزارة الصحة الليبية (الأبراشي، ٢٠١٧). ومن الجدير بالذكر أن وزارة الصحة الليبية ممثلة في قياداتها بأن هناك تقصير واضح من القيادات الإدارية العليا في تغيير استراتيجياتها، الأمر الذي يتسبب باستخدام نفس الأنماط الوظيفية التي تمارسها وزارة الصحة الليبية بشكل ملحوظ. وبالرغم من أن تقرير ديوان المحاسبة الليبي قد أشار إلى أن الأسباب السياسية والظروف الأمنية المتردية من أبرز التحديات التي تواجه وزارة الصحة الليبية، حيث برز في الأونة الأخيرة العديد من المشاحنات بين الموظفين والقيادات الإدارية بسبب الاختلاف الأيدلوجي بين الموظفين بعضهم البعض، الأمر الذي يعكس عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية بشكل ملحوظ. وكذلك فإن عدم تفعيل القوانين قد أدى إلى عدم احترام النظام الإداري السائد، كما أنه قد أدى إلى تعطيل مصالح الأفراد نتيجة عدم تطبيق القوانين واللجوء إلى الأساليب الغير قانونية في إنهاء المصالح والأعمال. ومن المؤكد أن الأوضاع زادت سوءاً بسبب عدم وجود خطط مدروسة من أجل إعادة تفعيل الرقابة الداخلية وتطبيق معايير الحوكمة والشفافية الإدارية، الأمر الذي أدى إلى إطالة أمد الفساد الإداري بوزارة الصحة الليبية لعدم وجود حلول فعلية من أجل تطوير أساليب العمل الإداري والحد من الفساد الإداري. وكذلك فإن العمل الإداري أصبح تقليدياً للغاية، الأمر الذي ساهم بالتعرف على ثغرات العمل الإداري، وهو ما قد يعرض خطط وزارة الصحة الليبية للفشل بسبب استمرار الفساد الإداري.

أسباب الفساد الإداري في وزارة الصحة الليبية

هناك العديد من أسباب الفساد الإداري في وزارة الصحة الليبية من بينها ما يلي:

أولاً: تردّي الأوضاع الأمنية وسوء الأوضاع السياسية

تعتبر الأوضاع الأمنية من أبرز الأسباب التي أدت إلى الفساد الإداري في وزارة الصحة الليبية. حيث أن وجود العديد من الميليشيات والقوات الأمنية يعكس عدم الأمان في الدولة الليبية بشكل كبير، كما أن اقتحام المستشفيات والمقرات الإدارية لوزارة الصحة الليبية يهدد بشكل كبير وخطير حياة العديد من الموظفين، الأمر الذي يعكس مدى تردّي الأوضاع الأمنية داخل وخارج الوزارات الحكومية. كما أن زيادة حدة الاستقطاب

والاختلاف وعدم الاتفاق على الأمور السياسية قد أدى إلى فتح الباب على مصراعيه للفساد الإداري (الجازوي، ٢٠١٧).

ثانياً: أسباب إدارية

هناك العديد من الأسباب الإدارية قد أدت إلى زيادة حدة الفساد الإداري في وزارة الصحة الليبية. حيث انتشر الفقر والبيروقراطية والروتين الإداري فضلاً عن المركزية في اتخاذ القرار الإداري، مما يدفع العديد من الفئات الإدارية إلى الفساد الإداري بشكل كبير، كما أن المزيد من الأسباب الإدارية تتمثل في عدم استخدام الأساليب التكنولوجية في العمل والبطء الشديد في الإجراءات.

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية والثقافية

تعتبر الأسباب الاجتماعية والثقافية من أهم أسباب الفساد الإداري بوزارة الصحة الليبية، حيث أن الفساد الإداري يتحقق في ظل وجود العصبية والقبلية واللجوء إلى الوساطة والمحسوبية وعدم وضع الأشخاص المناسبين في أماكنهم الوظيفية، الأمر الذي يزداد معه حدة الفساد الإداري، كما أن التخلي عن القواعد الأخلاقية وعدم الخوف من الله سوف يسهل من استمرار الفساد الإداري.

مبررات الفساد الإداري في وزارة الصحة الليبية

هناك العديد من المبررات التي تدفع وزارة الصحة في مكافحة الفساد الإداري، ومن بين أبرز هذه المبررات التي تعتمد عليها وزارة الصحة في مكافحة الفساد الإداري ما يلي:

أولاً: تحديد المسؤولية الإدارية والمخالفات التأديبية

تعتبر وزارة الصحة الليبية تحديد المسؤوليات الإدارية من أهم المبررات التي يمكن من خلالها مكافحة الفساد الإداري، حيث أن ترك المسؤوليات الإدارية أو المالية دون تحديد سوف يساهم في تفشي الفساد المالي والإداري بشكل كبير، وبالتالي فإن تحديد الاختصاصات والمسؤوليات الإدارية تساهم في مكافحة الفساد الإداري، كما أن وزارة الصحة الليبية لا بد أن تحاول تغليظ المخالفات التأديبية على الموظفين الذين يخالفون اللوائح والتعليمات، حيث أن تغليظ المخالفات التأديبية سوف يؤدي إلى نشر الخوف بين الموظفين لعدم ارتكاب مخالفات تأديبية تؤثر على مسيرتهم الوظيفية بشكل كبير (إبراهيم، ٢٠١٩).

ثانياً: تعاون الجهات القانونية والقضائية

مما لاشك فيه أن تعاون الجهات القانونية والقضائية يعد أحد المبررات التي تعتمد عليها وزارة الصحة الليبية في مكافحة الفساد الإداري، حيث أن الجهات القانونية تتعاون بشكل إيجابي من أجل البدء تسريع وتيرة الإجراءات من أجل إحالة المتورطين بالفساد المالي والإداري لجهات التحقيق القضائية من أجل محاولة رد الأموال التي تم اختلاسها إلى وزارة الصحة الليبية ومن أجل الوقوف على طبيعة المخالفات الإدارية التي ارتكبتها الموظفين، وكذلك فإن الجهات القانونية والقضائية سوف تتعاون بشكل كبير مع وزارة الصحة الليبية من أجل مساعدة أصحاب القرار الإداري لسد الثغرات الإدارية التي تعاني منها الوزارة، كما أن الجهات القضائية قد تفضي إجراءاتها إلى التعرف على الجوانب التي يمكن أن تحدث من خلال الفساد الإداري بوزارة الصحة الليبية.

الفرص المتاحة لوزارة الصحة في مكافحة الفساد الإداري

هناك العديد من الفرص المتاحة أمام وزارة الصحة الليبية في مكافحة الفساد الإداري، ومن بين هذه الفرص أن اتجاه القيادات داخل الحكومة الليبية سوف تساهم بشكل إيجابي من أجل العمل على الحد من الفساد الإداري، حيث أن القيادات داخل الحكومة الليبية تعمل على تطبيق الحكومة والشفافية الإدارية من أجل الحد من الفساد الإداري، كما أن الحكومة الليبية في العديد من التقارير الحكومية تدعم دور الرقابة الداخلية من أجل الحد من الفساد الإداري. حيث أن دور الرقابة الداخلية في الوزارات الحكومية تقوم بدور كبير من أجل الحد من الفساد الإداري، حيث أن الرقابة الدورية والرقابة في أوقات غير محددة واستمرار أعمال التفتيش الإداري سوف تعمل على إعادة الانضباط إلى وزارة الصحة الليبية. كما أن اتجاه الحكومة الليبية إلى تعميم استخدام الحكومة ومعايير الحوكمة في المؤسسات العامة والوزارات الحكومية سوف يساهم بشكل كبير في ضبط الأداء داخل وزارة الصحة الليبية. ويمكن القول أن تغيير الطاقم الإداري كل فترة زمنية وتغيير مواقع الموظفين من وظائف إدارية إلى وظائف إدارية مختلفة سوف يحد من قدرة بعض الموظفين على اكتشاف الثغرات الفنية في اللوائح والقوانين والتعليمات الداخلية التي تسير عليها وزارة الصحة الليبية. الأمر الذي يشير إلى إمكانية وزارة الصحة الليبية إلى الحد من الفساد الإداري بشكل كبير، كما أن استمرار وزارة الصحة الليبية في تنوع استخدام الأساليب الإدارية والرقابية سوف يمنع الفساد الإداري بشكل واضح.

المنظور الإسلامي للفساد الإداري

شدد المنظور الإسلامي بشكل واضح على الحد من الفساد الإداري، حيث اتفقت آيات القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة على الحد من الفساد الإداري بشكل كبير، فالله عز وجل رقيب على تصرفات العباد، والله عز وجل اسمه الرقيب وهو أسم من أسماء الله الحسنى، ولقد قال الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿يَا أَيُّهَا

النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ (القرآن. النساء: ١).

ولقد أوضحت الآية الكريمة أن الله هو الرقيب على أفعال العباد وأن الإنسان سوف يسأل أمام الله عز وجل عما اقترف من الفساد الإداري، ويمكن القول أن المؤسسات الحكومية من المفترض أن تقوم بتعيين الأفراد المشهود لهم بالأمانة واحترام قواعد العمل وعدم اللجوء إلى الفساد المالي والإداري، الأمر الذي يشير إلى أهمية اختيار واختبار الموظفين الجدد لتحمل أمانة المؤسسات الإدارية، ويمكن القول أن المنظور الإسلامي قد اهتم بشكل كبير على فكرة التقويم والاصلاح وليس فكرة العقاب، حيث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعاقب البائع الغشاش ولكنه كان يقوم بعملية التقويم اللازمة لإعادة هذا البائع إلى اتباع السلوك القويم ونيل رضا الله عز وجل، ولقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم {من غشنا فليس منا} (الحديث . مسلم. ١٤٦). وبالتالي فإن الهدف من كشف الفساد الإداري ليس معاقبة الموظفين المتورطين، ولكن محاولة اصلاح النفس البشرية ومنح فرصة أخرى للتوبة والاندماج في المجتمع الإسلامي، كما أن المنظور الإسلامي قد شدد على أهمية النصحية ودورها في الحد من الفساد الإداري بالمؤسسات الحكومية بشكل كبير، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : {من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان} (الحديث . أبو سعيد الخدري ١٠٠/٤٤٦).

ولقد سار الصحابة الكرام رضوان الله عليهم على هذا النهج الرباني بشكل ملحوظ، حيث ورد في السيرة النبوية أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه قال: {حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم فإنه أهون عليكم في الحساب غداً أن تحاسبوا أنفسكم قبل يوم القيامة وتزينوا للعرض الأكبر} (أحمد بن حنبل، د.ت: ٩٩). وبالتالي فإن الهدف الأسمى من الحد من الفساد الإداري هو التأكيد على وقف الممارسات التي تؤدي إلى لجوء الموظفين إلى الفساد الإداري بشكل كبير والعمل على تصحيح الأوضاع برد المديونيات إلى خزينة الدولة أو التوقف بشكل كامل عن ممارسة الفساد والحصول على الرشوة أو الانتفاع من المناصب العامة بشكل كبير. ولقد حذر الله الذين آمنوا من أن كل نفس سوف تحاسب عن الأوضاع الإدارية الخاطئة التي أدت إلى الفساد الإداري، حيث قال الله تعالي في محكم التنزيل: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ۗ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ (القرآن. الطور: ١).

ولقد أوضحت الآيات الكريمة أن الإنسان رهين بما اقترف من الذنوب والخطايا والفساد الإداري، فإذا ما أصلح بينه وبين ربه التزم برد المظالم إلى الناس حتى تصدق التوبة ويرتفع مقام العبد في الآخرة ويحصل على البركة في الدنيا، الأمر الذي يعكس أهمية المنظور الإسلامي للفساد الإداري، كما اتفقت السنة النبوية المطهرة مع آيات القرآن الكريم على أهمية الحد من الفساد الإداري، حيث أشار النبي صلى الله عليه وسلم أن المؤسسات أمانة وأن الإنسان راعي هذه الأمانة وسوف يحاسب عليها، حيث روي عن عبد الله بن عمر.

رضي الله عنهما . قال: سمعت رسول الله . صلى الله عليه وسلم . يقول: {كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته : الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها والخدام راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته؛ فكلكم راع ومسؤول عن رعيته} (الحديث. البخاري. الأحكام ١١١/١٣ . رقم ٧١٣٨؛ مسلم. ١٤٥٩/٣ . رقم ١٨٢٩).

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج النوعي، ويعد المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الذي يقوم على وصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة من أجل التوصل إلى الحلول المنطقية وفقاً للظروف والمتغيرات التي تمر بها (بجاي، ٢٠١٣)، وبالتالي فإن استخدام المنهج الوصفي التحليلي يساهم في وصف وتحليل دور وزارة الصحة الليبية في الحد من الفساد الإداري. كما يساعد المنهج الوصفي التحليلي في فهم ظاهرة الفساد الإداري التي تمر بها وزارة الصحة الليبية وفقاً للظروف السياسية والاجتماعية التي تمر بها ليبيا. أما المنهج النوعي فإنه المنهج الذي يعرف بأنه المنهج الذي يقوم بدراسة العوامل والظروف الداخلية والخارجية للظاهرة محل الدراسة وذلك للتوصل إلى حلول منطقية للظاهرة محل الدراسة، واتبعت الدراسة طريقة براون (٢٠١٩) في إجراء المقابلات مع المسؤولين في وزارة الصحة الليبية، حيث تم إجراء ثلاثة مقابلات مع عدد ٣ موظفين من أصل خمسة من المشاركين في وزارة الصحة الليبية، وتم طرح ثلاثة أسئلة عليهم تخص دور وزارة الصحة الليبية في الحد من الفساد الإداري من المنظور الإسلامي، وقد تم عقد المقابلات في مقر وزارة الصحة بمدينة طرابلس الليبية في تمام الساعة العاشرة صباحاً واستغرقت المقابلات ساعة واحدة تقريباً لكل مشارك. وقد تم إجراء المقابلات على خمس خطوات، الخطوة الأولى إعداد أسئلة المقابلات والخطوة الثانية الحصول على الأجوبة من خلال التسجيل الصوتي أما الخطوة الثالثة تتمثل في تفرغ أجوبة المشاركين، والخطوة الرابعة هي إعادة المقابلات مرة أخرى للمشاركين في المقابلات للتأكد من أجوبتهم، والخطوة الخامسة هي تلخيص النتائج.

تحليل المقابلات

أوضحت نتائج المقابلات أن المشاركين قد أجابوا على ثلاثة أسئلة وهما كالتالي: من خلال خبراتكم الواسعة، كيف لوزارة الصحة اتخاذ خطوات من شأنها أن تحد من الفساد الإداري، ما المرجعية التي تستند إليها وزارة الصحة في الحد من الفساد الإداري؟ كيف للمنظور الإسلامي أن يساعد وزارة الصحة الليبية في الحد من الفساد الإداري؟. ولقد أوضحت نتائج المقابلات في الإجابة على السؤال الأول هو أن المشاركين في المقابلات قد اتفقوا أن وزارة الصحة تعمل على تغيير الاستراتيجيات والأساليب من خلال استخدام معايير الحوكمة والشفافية الإدارية، حيث أشارت النتائج أن شفافية المعلومات من أهم العناصر التي تحتاجها الوزارة في إبراز

كافة المعلومات للمتعاملين مع الوزارة، وكذلك فإن شفافية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء أيضاً لا تقل أهمية من حيث التعرف على الأوضاع الداخلية لوزارة الصحة الليبية، ولقد اتفقت آراء المشاركين في المقابلات أن المرجعية التي تستند إليها وزارة الصحة الليبية هو القرارات الحكومية التي ترد من الحكومة الليبية بخصوص تفشي الفساد الإداري بوزارة الصحة الليبية، كما أوضحت نتائج المقابلات أن تقرير ديوان المحاسبة الليبي يذكر فيه حالات الفساد الإداري بشكل تفصيلي، وكذلك فإن تقرير هيئة الرقابة الإدارية يذكر فيها بشكل مفصل عن تطورات الأوضاع داخل وزارة الصحة الليبية وتفصيل حالات الفساد الإداري وكيفية تعامل الوزارة معه بشكل واضح. ولقد توصلت نتائج المقابلات أن المنظور الإسلامي يساعد وزارة الصحة الليبية في الحد من الفساد الإداري من خلال تذكير الموظفين بالخوف من الله وحماية النفس والمال من الوقوع في الحرام، حيث أن قبول الموظفين للرشوة وتسهيل المصالح والمعاملات مقابل المال من المحرمات التي لم يقرها الشرع الخفيف، كما أن انتشار فواتير العلاج المزيفه من أجل التسهيل في مقابل الحصول على المال مقابلها سوف يحاسب عنها أمام الله عزوجل، كما اتفقت نتائج المقابلات أن تضييع الأمانة بإعتبار أن وزارة الصحة الليبية من الأمانة المكلف بها الإنسان سوف يحاسب أيضاً أمام الله عن مثل هذه الأفعال، كما أوضحت نتائج المقابلات أن التاريخ الإسلامي حافل بالعديد من الشخصيات التي تعتبر نموذجاً يحتذى به، ومن بين أبرز تلك النماذج المرأة التي عينها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في سبيل مراقبة الأسواق والتعرف على الأسعار ومفاوضة التجار في الحد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي يدل أن وزارة الصحة الليبية يجب عليها الاقتداء بنشر تلك القصص الإسلامية التاريخية من أجل العظة والعبرة في أحوال الرعيّل الأول من المسلمين وكيف تصرفوا في مثل تلك المواقف للحد من الفساد في الأسواق.

مناقشة النتائج

سوف يتم تناول مناقشة النتائج في ضوء أهداف الدراسة

الهدف الأول: تبيان مقومات وأساليب الفساد الإداري بوزارة الصحة الليبية

أوضحت نتائج الدراسة أن هناك العديد من مقومات الفساد الإداري التي برزت في وزارة الصحة الليبية، ومن بين أبرز هذه المقومات ضعف القوانين واللوائح الداخلية، حيث يعتبر ضعف القوانين واللوائح الداخلية من أبرز مقومات الفساد الإداري في وزارة الصحة الليبية، حيث أن عدم احترام القوانين واللوائح الداخلية وتصرف الموظفين خارج إطار القانون واستمرار الفوضى الإدارية يساهم في تعزيز مواقع الفساد في أروقة وزارة الصحة الليبية. كما يعتبر الجهل بالإجراءات من أبرز مقومات الفساد الإداري في وزارة الصحة الليبية، حيث أن العديد من الأفراد الراغبين في الحصول على الخدمات الصحية أو انجاز الإجراءات لا يعلمون طبيعة المستندات المطلوبة، الأمر الذي يعكس استغلال الموظفين لمناصبهم الوظيفية من أجل ابتزاز المواطنين

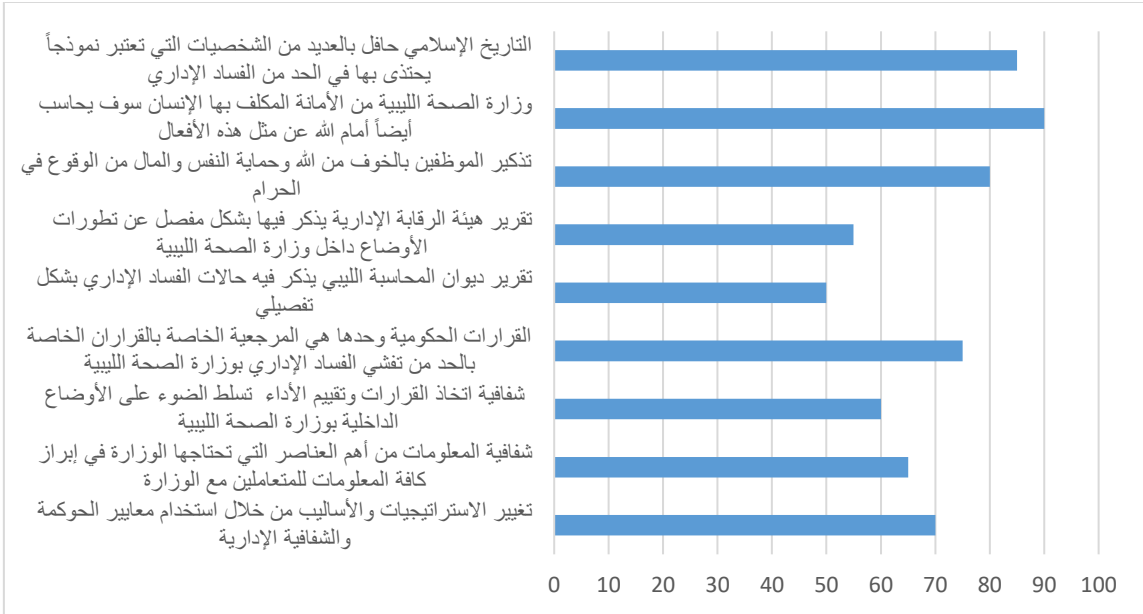
لا جبارهم على دفع الرشوة، الأمر الذي يطيل أمد الفساد الإداري. كما أوضحت الدراسة أن الفساد الإداري في وزارة الصحة أصبح متفشي بصورة ملحوظة، والوزارة تتخذ إجراءات من شأنها إحالة الموظفين إلى جهات التحقيق، إلا أن العقوبات الإدارية التي تقع على الموظفين من مرتكبي جرائم الفساد الإداري تعتبر عقوبات لا تتلاءم مع الجرم الذي ارتكبه الموظفون بشكل كبير، الأمر الذي يستلزم القيام بما يلزم من إعادة النظر في تغليظ العقوبات، كما يجب أن تشمل العقوبات كافة بما فيها الإحالة للجنايات إذا كان الفساد الإداري مقترناً بالفساد المالي بشكل واضح. الأمر الذي سوف يساهم في تحقيق الرادع اللازم من أجل الحد من الفساد الإداري أو تخفيف نسبة الفساد الإداري بالوزارات الحكومية الليبية. أوضحت النتائج أن هناك العديد من الأساليب التي تعتمد عليها وزارة الصحة الليبية في الحد من الفساد الإداري ومن بين هذه الوسائل الاهتمام بالتقارير الرقابية، حيث تعتبر التقارير الرقابية من أهم الأساليب التي يمكن الأخذ بها في الاعتبار لمكافحة الفساد الإداري في وزارة الصحة الليبية، حيث أن تلك التقارير تساهم بشكل فعال في تحسين الأساليب الإدارية وإعادة النظر في السياسات المستخدمة في العمليات اليومية، وكذلك فإن القيادات الإدارية العليا يمكنها الاعتماد على هذه السياسات الجديدة في الحد من مكافحة الفساد الإداري، ويمكن من خلال دراسة التقارير الرقابية التعرف على أوجه القصور والاحصائيات التي يمكن استخدامها كوسيلة مساعدة للحد من الفساد الإداري في وزارة الصحة الليبية. وكذلك تطبيق معايير الحوكمة حيث تعتبر معايير الحوكمة من أهم المعايير التي يمكن استخدامها في مكافحة الفساد الإداري، حيث أن هذه المعايير تساهم بشكل كبير في ضبط الأساليب والأسس والعوامل التي يمكن استخدامها من أجل ضبط العمل الإداري، ويستلزم لتطبيق الحوكمة تدريب العديد من الموظفين أصحاب الخبرة والكفاءة لتطبيق الحوكمة بشكل واضح. كما أن تطبيق الحوكمة سوف تعمل على تحسين الصورة الذهنية لوزارة الصحة الليبية أمام أصحاب القرار الإداري بأن الأوضاع الإدارية يمكن تطويرها بشكل كبير. كما أن توفير المعلومات اللازمة بشفافية حيث يجب أن تعمل وزارة الصحة الليبية بإستراتيجية جديدة تتيح توفير المعلومات لكافة الفئات الإدارية بشفافية، ومن خلال المعلومات يمكن الاطلاع على الإجراءات والأساليب والطرق المستخدمة بوزارة الصحة الليبية.

الهدف الثاني: استشكاف المنظور الإسلامي لوزارة الصحة في الحد من الفساد الإداري

أشارت نتائج الدراسة أن المنظور الإسلامي شدد على الحد من الفساد الإداري بوزارة الصحة الليبية، حيث أن الله أمر المؤمنين بمحاربة الفساد والحد منه بشكل واضح، حيث أشارت نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة أن الله هو الرقيب على أعمال العباد، حيث قال الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ (القرآن. الأعراف: ٥٦)، حيث أن الإفساد في الأرض بالمعاصي ولاسيما السرقة والرشوة والفساد والمحسوبية والبيروقراطية والروتين بوزارة الصحة الليبية أدى بشكل فادح إلى سوء سمعة هذه المؤسسة التي من المفترض أن لديها هدفاً بتقديم الخدمات الصحية للعديد من الأفراد. كما قال الله تعالى في

محكم التنزيل: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ (٦) إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ (٧) الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ (٨) وَثَمُودَ الَّذِينَ جَاءُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ (٩) وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ (١٠) الَّذِينَ طَعَوْا فِي الْبِلَادِ (١١) فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفُسَادَ (١٢) فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ﴾ (القرآن. الفجر. ٦-١٢). ولقد أوضحت الآيات الكريمة أن عاقبة الفساد أصبحت وخيمة وأن الله عز وجل صب العذاب على قوم فرعون وثمود وإرم جزاء بما كانوا يعملون. ولقد أكدت نصوص القرآن الكريم على أن الله عز وجل على أن تراكم الفساد تكون عاقبته وخيمه، ولقد قال الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضَعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُدَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ (القرآن. القصص: ١٢). حيث أشارت الآية الكريمة أن الله ينزل العذاب على المفسدين في الأرض ليس من شبهة واحدة للفساد بل من استمرار الفساد، وبالتالي فإن استمرار الفساد الإداري بوزارة الصحة الليبية يجلب الحق وغضب الرب الرقيب وينزل العذاب وقلة التوفيق وهو ما يحدث في الواقع بوزارة الصحة الليبية. ولقد ورد في سيرة الخلفاء الراشدين أن الدولة الأموية قد قامت بتغيير كافة العاملين في الدواوين وخاصة ديوان البريد وديوان بيت المال، كما أن الدولة الأموية قد قامت في عهد أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز برد المستحقات المالية لعائلة مروان بن الحكم، الأمر الذي يشير إلى توفير العديد من المصادر المالية وجعلها تحت تصرف إدارة أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز من أجل مكافحة الفساد الإداري بشكل كبير. ويمكن استخلاص أن المستحقات المالية والإدارية لا تسقط بالتقادم أو مع تغيير إدارة وزارة الصحة الليبية، أو بعبارة أخرى أن أصحاب القرار الإداري بوزارة الصحة الليبية يجب عليهم من باب الأمانة والالتقان في العمل أن يقوموا بالسعي بشكل كبير من أجل استرداد الأموال والتعرف على مواطن الضعف الإدارية ومعالجتها، وكذلك فإن من خلال القيادات العليا لوزارة الصحة يمكن التعرف على أصحاب المسؤولية الإدارية للمناقصات والممارسات وإعادة فتح ملفات الفساد، حيث قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ (القرآن. آل عمران: ٥). فالله سوف يحاسب الإنسان على ما اقترف من الذنوب والآثام، حيث قال الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (القرآن. المجادلة: ٦). فالله عز وجل جعل الكرام الكاتبين لاحصاء ما على الفرد المسلم من حسنات وذنوب وسوف يسأل عن الكبيرة والصغيرة وهو ما يثبت أن الأخطاء التي ارتكبتها الموظفين لا تسقط بالتقادم ولا يمكن التخلي عنها. ولقد قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لَ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظِلُّمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (القرآن. الكهف: ٤٩). وهو ما يثبت أن حقوق وزارة الصحة الليبية وما تعانيه من فساد إداري لا تسقط بالتقادم.

الهدف الثالث: التعرف على دور وزارة الصحة الليبية في الحد من الفساد الإداري من المنظور الإسلامي



شكل ١: نتائج المقابلات عن دور وزارة الصحة الليبية في الحد من الفساد الإداري من المنظور الإسلامي

أوضحت نتائج المقابلات أن المشاركين في المقابلات قد أجابوا على ثلاثة أسئلة تتمحور حول دور وزارة الصحة الليبية في الحد من الفساد الإداري من المنظور الإسلامي، وقد اتفقوا على أن الفقرات الأكثر تفاعلاً أن الأجوبة الأكثر تفاعلاً واتفقاً بين المشاركين هي أن وزارة الصحة الليبية من الأمانة المكلف بها الإنسان سوف يحاسب أيضاً أمام الله عن مثل هذه الأفعال، كما يليها أن التاريخ الإسلامي يحتوي على العديد من الشخصيات التي تعتبر نموذجاً يحتذى بها في الحد من الفساد الإداري، وكذلك فقد اتفقت نتائج المقابلات أن المشاركين في المقابلات تذكير الموظفين بالخوف من الله وحماية النفس والمال من الوقوع في الحرام تعد أيضاً من أبرز الأجوبة، كما كشفت النتائج أن القرارات الحكومية وحدها هي المرجعية الخاصة بالقرارات الخاصة بالحد من تفشي الفساد الإداري بوزارة الصحة الليبية، وكذلك فإن وزارة الصحة الليبية تعمل على تغيير الاستراتيجيات والأساليب من خلال استخدام معايير الحوكمة والشفافية الإدارية، كما أوضحت النتائج أن شفافية المعلومات من أهم العناصر التي تحتاجها الوزارة في إبراز كافة المعلومات للمتعاملين مع الوزارة، وكذلك فقد كشفت النتائج أن شفافية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء، كما أوضحت النتائج أن الشفافية تسلط الضوء على الأوضاع الداخلية بوزارة الصحة الليبية، ومن بين أبرز النتائج التي اتفق عليها المشاركين في المقابلات هو أن تقرير هيئة الرقابة الإدارية يذكر فيها بشكل مفصل عن تطورات الأوضاع داخل وزارة الصحة الليبية، كما أن تقرير ديوان المحاسبة الليبي يذكر فيه حالات الفساد الإداري بشكل تفصيلي.

التوصيات

أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من بينها ما يلي:

١. ضرورة الجمع بين المنهج الكمي والنوعي في تناول قضايا الفساد الإداري بوزارة الصحة الليبية.
٢. العمل على الإقرار بتطبيق معايير وقواعد الحوكمة بشكل موسع في وزارة الصحة الليبية.
٣. الاتجاه إلى وسائل الإعلام للتحذير من الممارسات والسلوكيات التي تؤدي إلى الفساد الإداري.
٤. القيام بتدريب الموظفين على اللوائح والقوانين والنظم حتى لا يقع الموظفين تحت طائلة القانون.
٥. العمل على ترسيخ القيم والمبادئ الدينية في نفوس الموظفين للحد من الفساد الإداري.
٦. العمل على تطوير أساليب العمل الإداري في المؤسسات العامة بشكل واضح.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها التشديد على أهمية وجود نصوص قانونية ولوائح وتعليمات من الإدارة العليا بوزارة الصحة الليبية لكل من تسول له نفسه ارتكاب شبهة الفساد الإداري. وكذلك ضرورة الاستعانة بوسائل الإعلام القديمة والحديثة من أجل توعية الموظفين بخطورة الفساد الإداري وأهمية العودة إلى الله والخوف منه وإعادة إحياء فكرة الرقابة الذاتية في نفوس الموظفين يساهم في خوف الموظف من أن ينجرف إلى الممارسات المحرمة.

المراجع

- الإبراشي، عبد السلام حسين وبالخير، صالح أبو بكر أحمد. (٢٠١٧). دور الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية. المؤتمر العلمي الأول لمكافحة الفساد، البيضاء، ليبيا.
- إبراهيم، سلوي سالم، وعبد السيد، سهام إبراهيم. (٢٠١٩). الشفافية الإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي هيئة الرقابة الإدارية بمدينة الكفرة. المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة بعنوان المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية ليبيا أمودجاً، ص ٩٠.
- أرحومة، موسي مسعود. (٢٠١٧). الفساد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا الأسباب والصور والآثار وآلية مكافحة، المؤتمر الأول حول مكافحة الفساد في ليبيا، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، قاعة مجلس النواب، البيضاء.
- آل غضاب، عبد الله بن ناصر بن عبد الله. (٢٠٠٨). منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية. رسالة ماجستير منشورة. قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ص ٣٠.
- الكوش، الصديق مفتاح محمد. (٢٠٢٠). الفساد الإداري في ليبيا دراسة تحليلية في مسألة الإختلاس بين الشريعة الإسلامية والقانون الليبي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية أحمد إبراهيم للحقوق، الجامعة الإسلامية العالمية

ماليزيا، ص ١٥.

تقرير ديوان المحاسبة الليبي. (٢٠٢١). تقرير عن قطاع الصحة. <http://audit.gov.ly/home/pdf/LABR>.
(تاريخ الاسترداد ٢٠٢٢/١٢/٤).

التهامي، أسامة أحمد. (٢٠١٧). الفساد المالي والإداري وآليات مكافحته الواقع والحلول المقترحة من وجهة نظر الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد. المؤتمر الأول حول مكافحة الفساد في ليبيا، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، قاعة مجلس النواب، مدينة البيضاء.

الجازوي، صالح أبو بكر والبرعصي، سعاد عبد السلام. (٢٠١٧). دور الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي. ورقة بحثية منشورة، المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الفساد، بنغازي، ليبيا، ص ١٢٠.
الجمال، هشام مصطفى. (٢٠١٥). الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوطني. مجلة جامعة الأزهر. كلية الشريعة والقانون بطنطا، جمهورية مصر العربية، ص ٩٨.

زكري، محمد أبو القاسم. (٢٠١٣). مدي فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد زليتين، العدد ٢، ص ٩٥.

سعدان آسيا، شعبانية سعاد. (٢٠١٨). ميكانيزميات الحد من الفساد المالي والإداري حوكمة الشركات أمودجاً. الملتقى الوطني حول التنمية الاقتصادية، يومي ٢٤ و ٢٥ ابريل، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
عزنيق، سعاد عبد السلام والمبسوط، ربيعة عاشور أحمد. (٢٠١٨). البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وآثاره دراسة تحليلية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٦. مجلة آفاق علمية، كلية الدراسات العليا بالجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، العدد الأول.

عزوز، محمد. (٢٠١٦). الفساد الاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته حالة الجزائر. المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد ٧.

القطيسي، عبد الغني. (٢٠١٤). الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة للسنوات ٢٠٠٨م-٢٠١٢م. المجلة الجامعة، العدد ١٧، ص ٦٥.
الزيني، هناء عبد الله حمد. (٢٠١٧). نظام الرقابة الداخلية في المصارف الليبية وعلاقتها بالفساد المالي في الإعتمادات المستندية. مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية، العدد ٢، المجلد ٣، ص ١٤٠.

REFERENCES

- 'Arniqib, Sa'ad 'Abd al-Salam & al-Mabsut, Rabi'a 'Ashur Ahmad. (2018). *Al-Bi'ah al-Khassah li al-Fasad al-Maliyy fi Libya wa Atharihi Dirasah Tahliliyyah li al-Fatrah 2003-2016*. Majallah Afaq 'Amaliyyah, Kulliyah Dirasat al-'Ulya bi al-Jami'ah al-Asmariyyah al-Islamiyyah, Libya, 1.
- al-Bakush, al-Siddiq Muftah Muhammad. (2020). *Al-Fasad al-Idariyy fi Libiyya Dirasah Tahliliyyah fi Mas'alah al-Ikhtilas Bayna al-Shari'ah al-Islamiyyah wa al-Qanun al-Libiyy*. Risalah Majister Ghayr Mansurah, Kulliyah Ahmad Ibrahim li al-Huquq, Jami'ah al-

- Islamiyyah al-'Alamiyyah Maliziyya, 15.
- al-Futaysiyy, 'Abd al-Ghaniyy. (2014). *Al-Fasad al-Maliyy wa Awjah al-Qusur fi al-Raqabah 'Ala al-Mal al-'Am fi Libiyya Dirasah Tahliliyyah li Taqarir Diwan al-Muhasabah li al-Sanawat 2008-2012*. Majallah al-Jami'ah, 17(1) 65.
- al-Ghadab, 'Abdullah bin Nasir bin 'Abdullah. (2008). *Manhaj al-Shari'ah al-Islamiyyah fi Himayah al-Mujtama' min al-Fasad al-Maliyy wa al-Idariyy Dirasah Ta'siliyyah Muqaranah Tatbiqiyyah*. Risalah Majister Manshurah. Qism al-'Adalah al-Jina'iyyah, Kulliyah al-Dirasat al-'Ulya, Jami'ah Nayif al-'Arabiyyah al-Amniyyah, Mamlakah al-'Arabiyyah al-Sa'udiyyah, 30.
- al-Ibrashiyy, 'Abd al-Salam Husayn wa bi al-Khayr, Salih Abu Bakar Amuhammad. (2017). *Dawr al-Raqabah al-Dakhiliyyah fi Tashkhis Halat al-Fasad al-Maliyy Dirasah Midaniyyah 'Ala Masarif al-Tijariyyah al-Libiyyah*. Mu'tamar al-'Ilmiyy al-Awwal li Mukafahah al-Fasad, Bayda', Libya.
- al-Jamal, Hisham Mustafa. (2015). *Al-Fasad al-Iqtisadiyy wa Atharihi 'Ala al-Tanmiyyah fi al-Dawl al-Namiyyah wa Aliyyat Mukafahatihi Min Manzur al-Iqtisad al-Islamiyy wa al-Wad'iyy*. Majallah Jami'ah al-Azhar, Kulliyah Shari'ah wa al-Qanun bi Tanta, Jumhuriyyah Misr al-'Arabiyyah, 98.
- al-Jazwiyy, Salih Abu Bakr & al-Barasiyy, Sa'ad 'Abd al-Salam. (2017). *Dawr al-Raqabah al-Dakhiliyyah fi Tashkhis Halat al-Fasad al-Maliyy*. al-Mu'tamar al-Dawliyy al-Awwal li Mukafahah al-Fasad, Benghaziy, Libya, 120.
- al-Muzayniyy, Hana' 'Abdullah Hamad. (2017). *Nizam al-Raqabah al-Dakhiliyyah fi al-Masarif al-Libiyyah wa 'Alaqatiha bi al-Fasad al-Maliyy fi al-I'timadat al-Mustanadiyah*. Warqah Bahthiyyah Manshurah. Majallah al-Tanmiyyah al-Bashariyyah wa al-Ta'lim li al-Abhath al-Takhsisiyyah, 2(3), 140.
- al-Tihamiyy, Usamah Ahmad. (2017). *al-Fasad al-Maliyy wa al-Idariyy wa Aliyyat Mukafahatihi al-Waqi' wa al-Hulul al-Muqtariyah Min Wajhah Nazr al-Ajhizah al-Mu'ayyanah bi Mukafahah al-Fasad*. Mu'tamar al-Awwal Hawl Mukafahah al-Fasad fi Libya, Markaz wa al-Istisharat, Jami'ah Benghaziyy, Qa'ah Majlis al-Nawab, Madinah al-Bayda'.
- Arhumah, Musa Mas'ud. (2017). *Al-Fasad al-Akadimiyy fi Mu'assasat al-Ta'lim al-'Aliyy fi Libya al-Asbab wa al-Sur wa al-Athar wa Aliyyah al-Mukafahah*. Mu'tamar al-Awwal Hawl Mukafahah al-Fasad fi Libya, Markaz Buhuth wa al-Istisharat, Jami'ah Benghaziyy, Qa'ah Majlis al-Nawab, Bayda'.
- Azuz, Muhammad. (2016). *Al-Fasad al-Idariyy, Atharihi wa Aliyyat Mukafahatihi Halah Jaza'ir*. Majallah al-Jaza'iriyyah li al-Awlamah wa al-Siyasiyyat al-Iqtisadiyyah, 7.
- Ibrahim, Salwa Salim, & 'Abd al-Sayed, Siham Ibrahim. (2019). *al-Shafaiyyah al-Idariyyah wa Dawriha fi al-Hadd min al-Fasad al-Idariyy min Wajhah Nazr Muwazzifiyy Hay'ah al-Raqabah al-Idariyyah bi Madinah al-Kufrah*. Mu'tamar al-'Ilmiyy al-Dawliyy al-Thalith li Kulliyah al-Iqtisad wa al-Tijarah bi 'Unwan al-Mu'assasat wa Ishkaliyyah al-Tanmiyyah fi al-Dawl al-Namiyyah Libya Anmudhaja, 90.
- Report of the Libyan Audit Bureau. (2021). Health sector report. <http://audit.gov.ly/home/pdf/LABR> (accessed on 4th December 2022)
- Sa'dan Asia, Sha'baniyyah Sa'ad. (2018). *Mikanizmiyyat al-Hadd min al-Fasad al-Maliyy wa al-Idariyy Hukumah al-Shirkat Anmudhaja*. Al-Multaqa al-Wataniyy Hawl al-Tanmawiyyah al-Iqtisadiyyah, Yawmiyy 24-25 April, Jumhuriyyah Jaza'iriyyah Dimuqratiyyah Sha'biiyyah, Wizarah al-Ta'lim al-'Aliyy wa al-Bahth al-'Ilmiyy, Kulliyah al-'Ulum al-Iqtisadiyyah wa al-'Ulum al-Tijariyyah wa 'Ulum al-Taysir, Jaza'ir.
- Zakriyy, Muhammad Abu Al-Qasim. (2013). *Mada Fa'iliyyah Qawanin wa Tashri'at Diwan al-Muhasabah al-Libiyy Fi Muharabah al-Fasad al-Maliyy wa al-Idariyy bi al-Mu'assasat wa al-Shirkat al-'Ammah*. Majallah al-'Ulum al-Iqtisadiyyah wa al-Siyasiyyah, Jami'ah al-Muraqqab, Kulliyah al-Iqtisad Zlitan, 2, 95.

إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.